

بين الحل الاردني والحل الاسرائيلي مزارعو الأغوار يتكبدون خسائر فادحة

يهيئ المزارعون الفلسطينيون في الأغوار ، هذه الأيام ، المساء التي يواجونها في كل موسم زراعي ، وهم يرون نتاج عملهم يهلك في الأرض ، ومعه تنهار أحلام مواضع لا حصر لها . فهذا يوجئ سداد دينه الى حين لقطع المحصول وذلك بخطط لكسب العائلة وثالث يريد دفع قسط الجامعة عن ابنه وراعي يخطط لزيادة غرقه صغيرة لبيته المتواضع . . . ويخضع المحصول بعد مجهودات شاقة ، ولكن الغالبية العظمى من المزارعين تصعد بالمعامل التي تحول دون وصول منتوجاتهم الى الأسواق . وإذا ما وصلت لبيكتاليف باهظة تزيد من كلفة المحصول ، وفي ظروف صعبة تؤدي الى تقليل جودته .

من الأمور المشتركة في كافة النواحي الزراعية ، منع تصدير منتجات الضفة والقطاع في السوق الإسرائيلية ، وبالمقابل فتح المناطق المحتلة أمام المنتجات الإسرائيلية المدعومة حكومياً ، وبهذا لا يحرم المزارع الفلسطيني من إمكانية التصدير في السوق الإسرائيلية بحسب ، وإنما تقل إمكانية ذلك حتى في أسواق المناطق المحتلة . ولضمان تطبيق ذلك تضع سلطات الجمارك الإسرائيلية الحواجز على مداخل الأغوار ، لمنع "تهريب" المنتجات الزراعية !

وشرفي التهم ترداد القيود الأردنية على التصدير الى الأردن ، حيث أصبح معروفاً ان الكمية التي تعلن الحكومة الأردنية عن استعدادها لاستيرادها ، هي نصف الكمية المنتجة لقط ، على ان تكون الاجود . هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فان هذه الكمية تقل عن النصف بكثير بسبب القيود غير المعلنة ، والجراءات التي "تتلفن" السلطات الأردنية في ابتكارها من موسم لآخر . ومنها تحديد فترة قصيرة للتصدير ، لا تتناسب مع فترة نضج المحصول ، أو تحديد عدد السيارات المسموح بتحميلها يومياً . . .

وقد استقبل المزارعون موسم البطيخ الحالي ، بعد الضربة القاسية التي تلقتها في الموسم الشتوي في محصولي البندورة والبادنجان ، حيث ان القسم الأكبر من المزارعين لم يظفروا بالبادنجان لان تكاليف قطه كانت اعلى من ثمنه . أما البندورة فقد وصل سعر الصندوق الفارع اكثر من سعر سبعة من البندورة . وعليه كان المزارعون ياملون بتغطية خسائرهم في المحصول الشتوي في موسم البطيخ . ولكن . . .

الحل الأردني

علقت الطبيعة ان أحد النواب الأردنيين ، قد عقد اجتماعاً مع بعض المزارعين في الأغوار ، بدعوى سعيه لسماح مشاكلهم . وقد لاحظت المزارعين ان الاجتماع عقد في موسسة لا علاقة بها بالمزارعين . الطابع السياسي للاجتماع . وقد علمنا مما دار في الاجتماع ان النائب الأردني قد اقترح في الاصح المذكور ان تتوقف الأوقات الإسلامية عن تاجير الأراضي للمزارعين في الأردن وبذلك تقل المساحات المزروعة وتحل مشكلة التسويق .

والحل الاسرائيلي

ومن المعروف ان السلطات الإسرائيلية كانت قد سهلت للنائب الأردني هذا الحل باصدار قانون تحديد المساحات المزروعة .

الجفاف يتهدد العوجا

يواجه امالي العوجا خطراً حقيقياً بالجفاف جراء انخفاض قوة قوس قزح العوجا ، الناتج عن سحب المياه للمصانع الإسرائيلية من حوض النهر الذي قد وصلت قوة ضخ النبع الى ١٠ انش حط ، في حين كانت في مثل هذا الوقت من العام الماضي ٣٠ انشاً .

ومن النتائج الأولية لنوابر الجفاف هذه اضطراب العديد من المزارعين الى وقت رى البطيخ (اي قبله) لتوفير المياه للمزرع ، حيث املتت حتى ان ٢٠٠ دونم من البطيخ . وهذا ما يهدد مزارعي العوجا لاعتمادهم الكلي على الزراعة المرورية .

المزارعون يتحدثون

اجمع المزارعون الذين التقينا بهم ان السياسة التسويقية الأردنية تهدف الى الضغط على المزارعين والا "تفكيك" نفس تأخير السلطات الأردنية اصدار تصاريح التسويق الى ٥/٩ ، رغم اننا اصبنا بخسائر فادحة ب الموسمين السابقين للبطيخ بسبب تأخير التصدير الى ٥/١٠ . كما صرح احد المزارعين .

التقينا المزارع ابو داود الصفاي الذي اقلته موم الخسائر التي مني بها ، فقال لنا : "زرعت ٨٠ دونماً ، دفعت فيها اربعة الاف ديناراً فقط لضمان الأرض ، ورغم انني بدأت بالقطع في ٥/٥ ، الا انني منذ اكثر من اسبوع ابحث عن سيارة لتحميل البطيخ الى عمان دون جدوى ، وبعد الانتظار الطويل تحت الشمس وتعرض البطيخ للتلف اضطر لبيته في حسيه نابلس ، وقد بعث عدة سيارات ، كانت

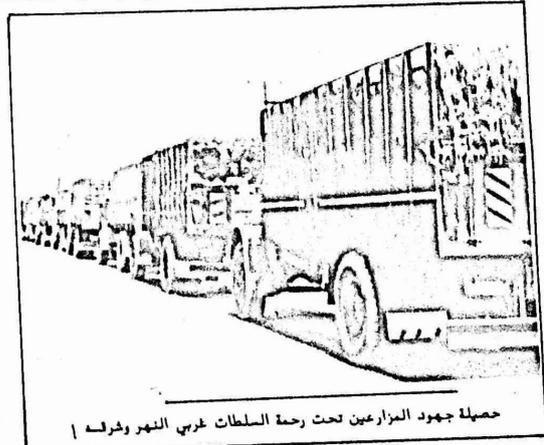
مع الزمن ، وكل يريد ان يحظى بتصدير جزءاً من محصوله ، ولكن عدد سيارات الشحن المسموح لها بعبور الجسور محدود ، ولان الطلب عليها على الشدة ، صار المزارعون يراجلون

تقرير / عصام العاروري

عند الحواجز القائمة على مداخل الجسور للمسابق على السيارات ، مما وفر فرصة كبيرة لاصحاب الشاحنات

رياح الاجراءات الأردنية تجري بعكس صالح المزارعين

من المعروف ان موعد نضوج محصول البطيخ في الأغوار هو اواخر نيسان ، وان هذا الموعد يتقدم او يتأخر بسبب ظليبات الطقس ، او بسبب تفاوت مواعيد الزراعة . وبسبب ارتفاع درجات الحرارة خلال شهر اذار والنصف الاول من نيسان ، فقد بدأ



حصيلة جهود المزارعين تحت رحمة السلطات غربي النهر وفتره |

نضج المحصول منذ ١٥ نيسان تقريباً وهذه المسألة معروفة للسلطات الأردنية تماماً ، ومع ذلك فان الدوائر الأردنية المختصة قد اصدرت اول تصريح للتصدير في ٥/٩ ، (عملياً بدأ التصدير في ٥/١١ ، لان يومى ٥/٩ و ٥/١٠ ، صادفوا يومى جمعة وسبت) اي بتأخير ٢٤ يوماً عن بدء نضج المحصول ، ولعدم توفر اسواق كافية في المناطق المحتلة فقد اضطر قسم كبير من المزارعين الى ابقاء المحصول بدون قطع ، وهذا ما كانت له نتيجتان :-

الاولى : تلف جزء من المحصول جراء تأخر قطه ، والثانية (وهي الأهم) : تركز قطه المحصول في الأغوار من برودلا شمالاً وحتى اربحا جنوباً خلال نفس الفترة ، وحتى المحاصيل التي دعت في فترات متقاربة ، بدى بظلمتها في نفس الفترة .

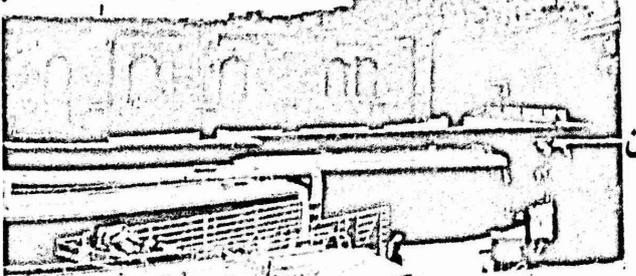
تصل في المتوسط الى ١٥ ديناراً للدونم (متوسط انتاج الدرهم المعقم ٥ طن ، ويصح بتصدير نصف الكمية المنتجة لقط) وهكذا نجد ان كلفة اصيل السيارة الى سوق عمان تساوي الك دينار (٢٥٠) للزراعة و ٢٥٠ اجرة سيارة) !

وتريد السلطات الأردنية الطين بله ، فهي تعلم بان عدد الشاحنات غير كاف لتقل البطيخ الا انها تمنع شاحنات قطاع غزة من نقل محاصيل الضفة الغربية ، مما يساهم في زيادة اجور النقل .

السباق مع الزمن

ومنذ ٥/٩ ، وهو تاريخ خروج اول سيارة ، والمزارعون في سباق

مشروع تنظيمي جديد يغير معالم مدينة القدس



جانب من الجزء الخليلي لمحطة الباصات المتوى هدمها

القدس - انتهت بلدية "ميدى كوليك" وضع المصمات الاخيرة على "مشروع تنظيمي" جديد يربط بين هطرى مدينة القدس والنادات الانبيا . ان المشروع تم بالتعاون مع "ادارة اراضي اسرائيل" ، ويتعمول من منظمة اميركية يمينية متطرفة . وذلك مصادر مطلعة في القدس العربية ان المشروع الجديد سيمهد مصالح المواطنين العرب ، خصوصاً وأنه سيختر من ملك المدينة المقدسة ، وسيحلل مناطق تجارية عربية حيوية مثل منطقة "المصراة" وهارح صلاح الدين ، وعلم ان سوق متوا يهدأ من فندق نورودام وحتى حي الفخج جراح .

وفي نفس الاطار ، ذكرت صحيفة "جهدوزالم بوست" في ملحقتها الاسبوعي ان مشروعاً تجارياً اسرائيلياً ضخماً سيبدأ وأن بلدية "ميدى كوليك" اطلقت عليه اسم "المشروع الرباط" او "شفاى هاداروم" (البوابة الجنوبية) .

في هذا المشروع ، من ناحية ثانية ، صرح ادوى بن الهير ، كبير مهندسي بلدية "ميدى كوليك" ، ان المركز التجارى هو جزء من خطة عامة تستعمل "بوابات القدس الاربعة الرئيسية" !

هذا ويتضمن المشروع ايضا اقامة ثلاثة فنادق سياحية وذلك في مكان يقع في منتصف الطريق الواصلة بين البلدة القديمة ، والشوارع المؤدى الى مدينة بيت لحم .

وعلى صعيد اخر ، فقد ذكرت الانبيا ، ان الأراضي التي سيهاجم عليها المشروع الجديد ، هي ملك لمواطنين عرب . وذلك ان من المائات صاحبة الملكية التي كانت لها محلات تجارية قبل هدمها عام ١٩٦٧ ، عائلت : الدردار ، الدار ، الجبقة ، الشاشيبي ، ولبير والخليلي .

وعلم ، ان نهاية الشهر الجارى "أيار" ، ستشهد نهاية الاعتراضات على مشروع التنظيم الهيكلي الذي اعلن عنه في شهر اذار الماضي .

ويهدد مصالح المواطنين العرب

عبر اذار الماضي .